

كلمة مدير عام إدارة الإحصاء المركزي

الدكتورة مرال توتليان

المرأة في لبنان بالأرقام

**السراي الحكومي**

**بيروت في 23 نيسان 2014**

تقوم ادارة الاحصاء المركزي بتنفيذ المسوح الاقتصادية والاجتماعية وهي توفر عددا من المؤشرات المهمة التي تسلط الضوء على مواضيع اجتماعية واقتصادية متعددة مستخدمة المعايير الدولية في عملها الاحصائي، وهي تضعها مجاناً بمتناول المستخدمين كافة وراسمي السياسات بشكل خاص، من اجل وضع الخطط الوطنية المناسب.

ومنذ بداية عملها كانت إدارة الاحصاء المركزي توفّر الاحصاءات والمؤشرات حول النوع الاجتماعي التي نعرض اليوم بعضاً منها، كمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ومشاركتها في سوق العمل وعلاقة ذلك بالمستوى التعليمي للمرأة، علّ هذه المؤشرات تشكّل منطلقاً لإثارة بعض الأسئلة المحورية حول واقع المرأة وتساعد في القيام بالتحاليل الضرورية بهدف بناء سياسات تدخلية لمعالجة وضع المرأة اللبنانية استناداً إلى الواقع.

بداية لا بد من التذكير ان المرأة تشكل نصف المجتمع اللبناني، حيث وصلت نسبة النساء في لبنان الى 51% من المقيمين في العام 2012.

وفي حين ان الاحصاءات تبرز دور المرأة في المجتمع وتبين التحاقها في التعليم أو مشاركتها في النشاط الاقتصادي مثلاً، الا انها تسلط الضوء ايضاً على الفروقات الحاصلة بين المرأة والرجل. فعلى سبيل المثال تشكل السيدات ربّات الاسر في لبنان 19% مقابل 81% للرجال ارباب الاسر، مع الاشارة الى ان أغلبية السيدات ربّات الأسر هنّ ممن تقدمن بالعمر

والأرامل، مما قد فرض عليهن ترؤس أسرهنّ، حيث لم يأتِ هذا الامر نتيجة تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والوعي لأهمية دور المرأة اللبنانية.

إذا نظرنا مثلاً الى الالتحاق بالتعليم بشكل عام أو متابعة الدراسة، فالنتائج الاحصائية لا تُبين فرقاً كبيراً بين المرأة والرجل، بل يتبين أنّ 49% من المقيمين الملتحقين بالتعليم في لبنان هم من النساء، مقابل 51% من الرجال. كما تشير النتائج الى ان نسبة النساء من بين الجامعيين هي 55% مقابل 45% للرجال، و ذلك للأفراد الذين يتابعون الدراسة في العام 2012. الا انه من الضروري الاشارة الى ان نسبة النساء الأميَّات لا تزال تشكل ضعف النسبة عند الرجال علماً أنّ هذه النسبة مرتفعة عند المسنين أكثر من الشباب.

هذا وأظهرت بيانات سابقة صادرة عن المركز التربوي للبحوث والانماء، ان عدد النساء في الجامعة اللبنانية هو اكبر من عدد الرجال بينما لا يوجد فرق كبير بين الجنسين في الجامعات الخاصة مع تسجيل زيادة لصالح الرجال. وان أغلبية النساء قد اخترن التربية والصحة والخدمات الاجتماعية والدراسات الانسانية للتخصص الجامعي، في حين يتابع اغلب الرجال تخصصهم في مجال الهندسة و البرمجة مثلاً.

إنّ التفوق العددي الكبير للنساء 65% على الرجال 35% في الجامعة اللبنانية حسب البيانات المذكورة، يثير عدداً من التساؤلات حول سبب هذا الارتفاع في الالتحاق النسائي

بالجامعة اللبنانية. هل هو ناتج عن عوامل تربوية تتعلّق بالتمييز الأسري بين المرأة والرجل حيث يفضّل الانفاق على الرجل للالتحاق بالجامعة الخاصة مقابل الارتضاء بالجامعة اللبنانية للمرأة؟ هذه عيّنة من الأسئلة التي يمكن أن يثيرها هذا الرقم وي طرحها للنقاش.

وننتقل إلى محور آخر: هل تؤمّن الشهادة الجامعية الوصول إلى سوق العمل في لبنان؟ في الواقع نلاحظ ان نصف المقيمين في لبنان بعمر 15 سنة وما فوق من الحائزين على شهادة جامعية يعملون فقط، اما الباقون فهم إما غير ناشطين أو عاطلون من العمل. من ناحية اخرى، وبالرغم من ان المرأة تشكل نصف المجتمع، إلا أنّ مشاركتها في العمل لا تتعدى 27% مقابل 73% للرجل، أي ثلاث مرات أقل من الرجال!

وتشير الاحصاءات إلى ان مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تتأثر اجمالاً بشكل كبير بوضعها الاجتماعي وعمرها، حيث تكون مشاركتها مرتفعة نسبياً عندما تكون في أوائل سن العمل أي بعد الانتهاء من الدراسة أو إكمال الدراسة، لتتخفض مشاركتها في سوق العمل مع بداية المسؤوليات الزوجية ووجود الاولاد. حيث تبدأ المرأة بالانسحاب التدريجي من سوق العمل، في حين تبقى مشاركة الرجل في سوق العمل مرتفعة نسبياً على الرغم من خوضه دورة الحياة الاجتماعية والعائلية نفسها.

فما هي أبرز خصائص النشاط الاقتصادي للعام 2012؟

تبين الاحصاءات حول الوضع في العمل ان أغلبية العاملين في لبنان هم من المستخدمين (بنسبة 70%) تليهم فئة الافراد العاملين لحسابهم الخاص بنسبة 21% وحوالي 8% هم ارباب عمل وشركاء.

أما فيما خص المرأة من هذا التوزع بحسب وضعها في العمل، فتغيب المرأة عموماً عن فئة ارباب العمل لتظهر بشكل كبير في فئة المستخدمين الشهريين أو اليوميين أو الاسبوعيين.

وتأتي الاحصاءات حول توزع العاملين بحسب فئات المهن في العمل لتؤكد مرة اخرى ان النساء لا يستلمن مهام قيادية في العمل أي في فئة الكوادر العليا والمدراء، حيث يحتل الرجال 82% منها مقابل 18% منها فقط للنساء. كذلك تشير الاحصاءات الى بعض المهن التي لا تقوم المرأة بها أو حيث تبقى مشاركتها فيها ضعيفة، كالمهن المتعلقة بالزراعة والقوى العسكرية وقيادة الآليات والسيارات. و قد يعتبر هذا الأمر طبيعياً نظراً لطبيعة العمل نفسه ومتطلباته الجسدية. في حين تظهر الاحصاءات ان المرأة تقوم اكثر بالمهن ذات الطابع الاداري و المكتبي أو التخصصي كالتعليم و المهن المتصلة بالصحة مثلاً أو حتى المهن التي لا تتطلب أي مهارة على الاطلاق. كما ان مشاركة المرأة تبقى ضعيفة في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة، والبناء والنقل مثلاً.

الا ان هذا الامر له تأثيره المباشر على مستوى الدخل بين الرجل والمرأة، بالإضافة طبعاً الى عوامل اجتماعية واقتصادية اخرى. فنلاحظ مثلاً ان متوسط الدخل من العمل لدى الرجال يكون مرتفعاً اكثر مما هو لدى النساء وصولاً الى فجوة الدخل والتي تبرز هذا الفارق في الدخل بين الرجل والمرأة. وهذا دليل واضح على وجود تمييز على أساس الجنس وهو متمثل بفجوة في الدخل لمصلحة الرجال بنسبة 6 % على الصعيد الوطني. الا ان هذه الفجوة تصل احياناً الى 38% و 24% في قطاعي النقل والصناعة على التوالي، وهذا أمر كنا قد اشرنا إليه في منشوراتنا السابقة.

أما فيما خصّ البطالة في لبنان في العام 2012 فقد سجل معدل البطالة 10% (taux de chômage) على الصعيد الوطني، 15% لدى النساء و8% لدى الرجال. ربما من المهم التذكير ان معدل البطالة هو نسبة العاطلين من العمل الى القوى العاملة الاجمالية، مما يعني ان 10% من القوى العاملة في لبنان والذين هم بعمر 15-64 سنة لم يقوموا بأي عمل خلال الأسبوع السابق للمقابلة، وهم مستعدون للعمل وقد بحثوا فعلياً عن عمل.

احتساب معدل البطالة  
العاطلين من العمل 15-64 سنة  
القوى العاملة الاجمالية بعمر 15-64 سنة \* 100

فما هي أبرز خصائص العاطلين من العمل في لبنان في العام 2012؟

بلغت نسبة النساء العاطلات من العمل، من اجمالي العاطلين من العمل (les chômeurs) في العام 2012 45% مقابل 55% للرجال.

وتبين الاحصاءات ان اكبر نسبة من العاطلين من العمل سجلت في الفئة العمرية 20-29 سنة بحيث تصل هذه النسبة الى 42% من اجمالي العاطلين من العمل وتليها الفئة العمرية 30-39 سنة بنسبة 20%.

اما بالنسبة إلى المستوى التعليمي لمجمل العاطلين من العمل، فتشير الاحصاءات إلى ان النسبة الاكبر من العاطلين من العمل هي في فئة حملة الشهادات الجامعية حيث تصل إلى 33%، يليهم الافراد ذوو المستوى التعليمي الثانوي والمتوسط بنسبة 23% لكل من الفئتين.

و يعتمد معظم العاطلين من العمل اجمالاً أسلوب البحث عن عمل عن طريق الاقارب والاصدقاء والمعارف وتبقى الاساليب الاخرى المتاحة لهم غير معتمدة بشكل كبير، خلافا لما هو حاصل في البلدان المتطورة. مما قد يشير الى قصور في سياسات التوظيف المتوفرة في لبنان. وبخاصة ان فترة البحث عن العمل لدى 30% من العاطلين من العمل تتراوح بين سنة وستين.

اما اذا بحثنا عن سبب التعطل من العمل فنجد أنّ 30% من العاطلين من العمل قد صرحوا بان سبب تركهم لعملهم السابق متعلق بظروف العمل غير المناسبة كالدوام أو الراتب، في حين ان 8% كانوا يعانون من موسمية عملهم السابق مما اجبرهم على تركه أو فقدانه.

ومن المهم الإشارة الى ان 68% من هؤلاء العاطلين من العمل لا يستفيدون من اي نوع من انواع التأمين الصحي المتوفرة في لبنان، فيلبثون من دون اي تغطية صحية على الاطلاق، لان المصدر الاساسي للاستفادة من التأمين الصحي في لبنان هو العمل الذي يوفّر التأمين لحوالي 7 من اصل عشرة اشخاص يعملون. مع العلم ان نصف المقيمين في لبنان أو 51% فقط يستفيدون من تأمين صحي.

إنّ المؤشرات التي عرضناها اليوم تفتح الأفق واسعاً على التحليل والنقاش ودراسة الحلول بناء على الواقع الذي تعكسه.

فلا شكّ في أنّ هذه المؤشرات تدلّ على خللٍ ما يطال وضع المرأة في لبنان، ما يدفعنا إلى التساؤل عن مكان هذا الخلل وطبيعته. هل هو خلل بنيوي؟ هل له علاقة مع ثقافتنا؟ هل له علاقة مع التربية؟ هل له علاقة مع الانتماء الديني؟ أو المناطقي؟

كلّها أسئلة من الضروري إيجاد إجابات حقيقية عليها انطلاقاً من الواقع، في حال توفّر إرادة جديّة في تعزيز دور المرأة في المجتمع وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.